التحـدي الـذي تواجهـه واشنطـن عشيـة انسحابهـا

رايدر فيشر: إرث عراقي كبير من الكراهية الشعبية لأية "علامة نفوذ" أميركي أو إيراني

□ بغداد- اور نيوز

يقدم الباحث النرويجي رايدر فيشر قراءة تحليلية مقارنة بين القوى الاساسية اللاعبة في العراق: ايران واميركا، مع اقتراب الاستحقاق الاميركي بالانسحاب من العراق بنهاية العام. ويقول فيشر الذي يتابع من على موقعه في الانترنت قضايا العراق وتحولاته السياسية منذ الغزو الأميركي سنة ٢٠٠٣:

القوات الامريكية في العراق ... ارشيف

قبل كل شيء لابد أن أستذكر ما قاله وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا بشأن النفوذ الإيراني في العراق، خلال جلسة الاستماع التي عقدت أخيراً للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي: "أعتقد أن رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي يدرك أن بلاده لا يمكن أن تسمح بأن تكون إيران قادرة على ممارسة نوع استثنائي من النفوذ في العراق أو ترسل أنواعاً من الأسلحة وتعمل بشكل رئيس على الإطاحة بحكومة المالكي. وهذا ما يحدث وأنا أعتقد أن المالكي حصل على مثل هذه "الرسالة". لكننا ماضون في الاستمرار بالتأكد من أنهم يتخذون الخطوات الصحيحة، وأرى أن إيران تحتاج إلى أن تفهم أننا برغم خروجنا من العراق، سنبقى قريبين منه لفترة من الزمن، لنوضح للإيرانيين بشكل جيد، أننا ببساطة شديدة لن نهمل واجبنا في مراقبة كل ما تفعله إيران في العراق.

ومرة أخرى نقول: يبدو ان حكومة الولايات المتحدة الأميركية كانت مشغولة من قبل بما يسمى "المجموعات الخاصة" التي تستخدمها إيران كأدوات أساسية في تنفيذ مفردات نفوذها داخل العراق. وبقدر معقول نفهم أن حزب الله، وكتائب الحق، وكتائب اليوم الموعود الموالية لإيران تشكل خطراً كبيراً على الاستقرار السياسي في العراق، بل ترقى الى مرتبة "SG" في المصطلحات العسكرية الأميركية. وربما تكون الإشارة الأكثر أماناً في الإشارة الى ضرورة أن تؤخذ هذه الأمور بشكل جدي في العاصمة.

إن المشكلة في هذا التصور لموضوعة النفوذ الإيراني في العراق، تكمن في قصر النظر، أو في وجهة النظر الإحادية. إنها تتجاهل في الأقل المفهومين الرئيسين الآخرين للاستراتيجية الإيرانية: وهما الحفاظ على "التعريف الطائفي" للسياسة، وإبقاء سياسات "اجتثاث البعث" باعتبارها القضية الرئيسة على جدول العمل السياسي في العراق. ويمكننا أن نضيف مفهوماً ثالثاً: لمسة "Divide and Rule" (فرّق تسد)، وهي التي آلت إلى أن يكون "التحالف الحكومي الشيعي" في السلطة ثانية خلال شهر كانون الأول من السنة الماضية ٢٠١٠. وهذا يمكن أن يتضمن عملية تشجيع "تجزئة عامة للدولة"، سواء أكان ذلك من خلال الفيدرالية أو التوافقية في "تقاسم السلطة"، بإعطاء "حضور رمزي" للآخرين. إن المشكلة في العراق هي أن هذه الجوانب الاستراتيجية الإيرانية الكبرى لا يمكن أن تكتشف على نطاق واسع من قبل واشنطن. والمشكلة الأخرى في العراق، هي أن واشنطن تحرّض بفاعلية تلك الاستراتيجية الإيرانية في جميع المناطق. وفي مطلع العام ٢٠١٠ – خلال الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية- مدد السفير كريستوفر هيل دعم الولايات المتحدة للعملية التي كانت مخصصة بشكل غير قانوني لإعادة النظر – قبل الانتخابات- بقانون "اجتثاث البعث".

وحالما تم الانتهاء من الانتخابات توجه السفير هيل إلى تأييد فكرة "الطائفية السياسية"، وهي أن رئيس الوزراء العراقي المقبل يجب أن يكون من "الشيعة". ومع هذا النوع من دعم الولايات المتحدة الذي استغرق معظم استراتيجيتها في العراق، يمكن أن تتحمل إيران تبعات وأعباء استخدام "المجموعات الخاصة"، كعامل مساعد لنهجها العام في السياسات التي تتبعها في العراق، وتكييف قوتها في إطار لعبة "القط والفأر" مع ما تبقى من القوات العسكرية الأميركية في العراق.

وللأسف، ينطوي الشرق الأوسط، بشكل واسع، على مؤشرات مثيرة للقلق، تفيد بشكل واضح بأن الأميركيين غير قادرين على فهم ما حدث من خطأ في العراق. وفي العشرين من شهر أيلول الماضي، نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالة تتعلق بالأوضاع في سوريا، أعلن فيه مسؤول أميركي لم يُذكر اسمه أنْ "لا أحد يريد عراقاً آخر". لكن المقالة برمتها رأتْ أن تلك "الأخطاء المعرفية" نفسها التي انحرفت بالولايات المتحدة عن سكة سياستها في العراق، مازالت "حظوتها كبيرة" في واشنطن. ومن جانب آخر كنتُ قد ذكرتُ في مقال سابق أن هناك مؤشرات على أنّ المالكي تجاوز الكثير من الأزمات التي فرضت عليه في السنوات الماضية، فهو تحديداً، بدأ يصوغ رؤية علنية لمرحلة ما بعد وجود القوات الأميركية حتى نهاية العام الحالي في العراق، وهي رؤية تتناسب مع هدفه الخاص في الحفاظ على الوطنية العراقية.

والأهم من ذلك، أنه بعد لقائه الأخير مع وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا، تحدث المالكي عن "المدرّبين" وليس عن "المستشارين"، لعلمه بالإرث العراقي الكبير لوجه الكراهية الشعبية لأية "دلالة نفوذ" أميركي أو إيراني في العراق، منذ أن جرى إسقاط الحكم الملكي في العراق العام ١٩٥٨، والذي انتهى معه النفوذ البريطاني. وهذا يعني أن العراق – طبقاً لوجهة النظر المالكية- غير مستعد لإنشاء قواعد عسكرية أميركية، أو وجود قوات عسكرية بحجم كبير، ودون مراعاة للمحددات العراقية. ولهذا اقتصرت المجالات التي تحدث عنها المالكي فقط على المساعدات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة في مجال التدريب و"مراقبة الحدود" والخدمات اللوجستية، والقدرات الاستخبارية. هذا الخطاب – بقدر معقول جداً- هو الذي يتناسب مع مفهوم السيادة العراقية، برغم أن الولايات المتحدة تعد زعيمة العالم بلا منازع في كثير من المناطق، ولهذا فإن طلب المساعدة – طبقاً للرأي السائد- من قوة عالمية لا تضر فكرة استقلالية العراق.

كتابة على الحيطان

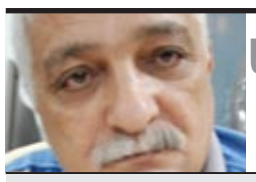

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

رسالة للمجتمعين .. اثبتوا العكس !

لا نشك لحظة واحدة ان المجتمعين في حضرة رئيس الجمهورية جلال طالباني يدركون جيدا ان الشارع العراقي لم يعد مكترثا كثيرا بكثرة الاجتماعات القيادية وضآلة النتائج المنبثقة عنها ، ان كانت هناك نتائج ، ويعتقد الناس مع الكثير حتى من السياسيين في داخل العملية السياسية ان الامر ليس الا مضيعة للوقت ، ورغم ذلك نقول ان لنا املا في ان تثبتوا العكس في هذا الاجتماع الذي سمّاه البعض اجتماع " الفرصة الاخيرة " ولا ندري ان كان يقصد بالفرصة الاخيرة انهيار آخر شكل من التفاهمات على بساطتها وعدم تحريكها للعملية السياسية أم ماذا ؟

باختلاف التصورات نعتقد ان امامكم فرصة حقيقية وليست اخيرة لتثبتوا للأعداء قبل الأصدقاء انكم اهل لقيادة هذا البلد ، وانكم على استعداد تام للتنازل المتبادل وان كان موجعا لكنه سيكون شجاعا من اجل حلحلة الامور لمصلحة الناس والوطن.

يقول التأريخ لنا ان القيادات العظيمة هي التي تأخذ القرارات الصعبة والشجاعة في أوقات المحن والملمات والمفترقات ، فتؤدي قراراتهم الى تحويل اتجاهات الازمة أو المحنة الى دروب الحل والحلحلة . انكم ايها السادة تدركون جيدا ان الكراسي زائلة والامتيازات ليست ابدية والشواهد القريبة منّا ، تأريخيا وجغرافيا ، تزكي كلامنا هذا ، ومن هذه الشواهد ما يحصل اليوم في الربيع العربي الذي يكنس الكراسي والامتيازات معا .

لقد خرجنا من نفق مظلم وموت يومي وخراب وضياع للامل ورؤية المستقبل ، وقلنا ان الماضي لا عودة له وان رجال اليوم سيدركون جيدا ثقل المهام الملقاة عليهم، وما ينتظره الناس من اجتماعات كهذه ، رغم فقدان الثقة والامل فيها بسبب الاحباطات التي خلقتموها بانفسكم للوضع السياسي الجديد.

نقولها لكم من نفس وقلب الشارع العراقي ، ارتقوا الى مستوى المهمة ، مهمة انقاذ العراق من الجحيم ، فما قيمة كرسي مجلس السياسات أو كرسي رئاسة الوزراء ، او مستوى صلاحيات امام محنة الوطن ، ولا تتحججوا بالدستور ، فهذا الخائب الغائب ينتهك في اليوم الواحد عشرات المرات في كل مؤسسات الدولة ومنها البرلمان ومجلس الوزراء والاتفاقات السياسية غير المعلنة. نطالبكم ايها السادة ، اصحاب القرار في هذه البلاد ان تقنعوا الناس انكم اكبر وارقى واكثر تحضرا في مواجهتكم للازمات ، خصوصا بعد ان اقتنعتم ، على ما نظن ، ان سياسات لي الاذرع ومصادرة الآخرين لا مكان لها في العراق الآن حتى وان كانت موجودة بهذا الشكل أو غيره .

نطالبكم ايها السادة ، من منطلقات وطنية ودينية واخلاقية ، ألا تغيب عنكم في اجتماع اليوم محن وآلام الشعب وانتظاره ان تقولوا له بعد الاجتماع قولا وفعلا اطمئنوا ايها الناس فالعربة ستسير الآن في الطريق الصحيح .

امنحوا الشعب فرصة للثقة بكم مجددا ، فقد منحكم كل شيء ، الكراسي والامتيازات والاموال ، ومنحتموه المشاكل والتفجيرات والعداوات .. هي فرصة لكي تثبتوا العكس.. ايها السادة ، وان لم تفعلوا سنقول بكل وضوح وشفافية .. ان البلاد ليست بايديكم .!!

واللبيب من الاشارة يفهم !

اعلام

◆الطيب: الحكومات المقبلة خيارها الشراكة

توقع النائب عن التحالف الكردستاني مؤيد الطيب بقاء خيار حكومة الشراكة الوطنية قائما في الدورات المقبلة لصعوبة تحقيق الأغلبية من قبل الكتل السياسية المشاركة".

وقال الطيب "لو استطعنا حل المشاكل السياسية الان فإننا بكل تأكيد سنواجه مشاكل اخرى في الدورات المقبلة طالما بقي خيار حكومة المشاركة الوطنية". مشيرا الى ان "معظم الحكومات التي تتشكل وفق مبدأ الائتلاف والمشاركة تعاني من نفس المشاكل".

◆العباسي:لا أزمة بين دولة القانون والأحرار

استبعد النائب عن ائتلاف دولة القانون احمد العباسي، حصول أزمة بين كتلته و كتلة الأحرار ردا على رفض زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر استقبال وفد دولة القانون.

وقال العباسي " ان علاقة ائتلاف دولة القانون مع جميع مكونات التحالف الوطني ممتازة وخصوصا كتلة الأحرار". مضيفا ان "من حق السيد الصدر اتخاذ موقف معين مما يحصل على الساحة السياسية".

◆الفتلاوي: النجيفي يؤثث بملياري دينار

قالت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي ان " الاتهامات التي أطلقتها بحق النجيفي لم تكن جزافا وانما استندت على وثائق اصولية".

وتابعت الفتلاوي في مؤتمر صحفي ان " احدى هذه الوثائق تظهر ان النجيفي صرف ملياري دينار على تأثيث منزله ومكتبه ". مضيفةً" وجود وثائق اخرى تثبت تعيين افراد في البرلمان بدرجة دكتوراه،الا انهم في الواقع بدرجة الدبلوم".

النزاهة النيابية تكرر انتقادها العفو العام وتحذر من إطلاق المزوّرين والمختلسين

اللجنة القانونية: المشروع قدّمَ وفق أسس دستورية

□ بغداد / إياد التميمي

عقدت اللجنة القانونية البرلمانية بالتعاون مع المركز الاعلامي لمنظمات المجتمع المدني وبحضور مجموعة من القضاة والقانونين، ندوة لمناقشة مقترح قانون العفو العام حضرته المدى.

وصرح خالد شواني رئيس اللجنة القانونية ان لجنته عقدت الندوة بغية دراسة المقترح بشكل مفصل ودقيق كي لا يكون فيه تناقض او تعارض مع بقية الكتل ويكون مدخلا حقيقيا للمصالحة الوطنية ومن ثم ترحيله الى مجلس النواب لغرض التصويت عليه، وتابع شواني ان اللجنة حريصة على عدم شمول مرتكبي جرائم بحق الشعب العراقي والذين اهدرو المال العام.

وأضاف ان هذا القانون قد تم الاتفاق عليه في مبادرة اربيل مع جملة من القوانين الأخرى وأكد ان القانون قدم وفق الاسس الدستورية والمقترح قدم من قبل ٤٠ نائبا ونوقش داخل اللجنة وتمت الموافقة عليه بالأغلبية داخل اللجنة القانونية وقرأ قراءة اولى في المجلس والان نناقش هذا القانون كي نقف على نقاط الضعف الموجودة ومعالجتها بالشكل الدستوري والقانوني قبل القراءة الثانية.

من جانبه قدم رئيس مركز (ادم) للدفاع عن الحقوق والحريات ضياء عبدالله الجابر مجموعة من المقترحات على القانون، وقال لـ"المدى" ان العفو العام كما هو معلوم سبب من الاسباب التي تؤدي الى سقوط الاحكام وما تتضمنه من عقوبات (اصلية او تبعية او تكميلية) فهو يمحو الجريمة ويسقطها وكذلك قرارا الجريمة والإدانة،وتابع العفو يمكن ان يصدر ليشمل مراحل الدعوى الجزائية والتحري لكن لا تأثير له على ما سبق تنفيذه من احكام ما لم ينص القانون على خلاف ذالك وبين الجابر ان مقترح القانون الجديد تضمن العديد من الاخطاء القانونية العامة والخاصة حيث لا داعي لذكر مصطلح (شاملا) لان ذكر (عاما) يكفي للتعبير عن طبيعة العفو وعموميته اضافة لكونه صادرا من السلطة التشريعية ،واضاف ايضا لاداعي لذكر عبارة (المدنيون والعسكريون) حيث ممكن ان نقول العراقيين فقط فهي تشمل المدنيين والعسكريين وكذلك حذف عبارة (بالاعدام او السجن المؤبد او المؤقت) وعبارة (احكامهم الحضورية او الغيابية) فكل تلك العبارات قد لا تؤثر على مضمون القانون، واضاف يجب اعادة النظر بصياغة المادة (٢) من القانون كونها بحاجة الى ترتيب وتنظيم اكثر ونقترح تحديد طبيعة وقف الاجراءات القانونية،هل هو نهائي ام مؤقت ومشروط ام لا ؟.

ان العفو العام كما هو معلوم سبب من الاسباب التي تؤدي الى سقوط الاحكام وما تتضمنه من عقوبات (اصلية او تبعية او تكميلية)

واردف " نرى ان يكون العفو العام مقيد بفترة زمنية ومشروط بعدم ارتكاب جريمة خلال تلك الفترة الزمنية ليكون العفو مشجعا وحافزاً على ترك الاجرام واشعار المعفو عنه بذالك ليتوخى الحذر الشديد، وبخلافه سوف يسقط العفو وتمحى اثاره بالنسبة لعقوبة المعفو عنه وهذا نراه ضروريا، ونقترح ايضا اضافة الذين سيتم استثناؤهم من المادة (٤) من القانون لخطورتها وتأثيرها على المجتمع، مثل جرائم تزوير المحررات الرسمية و سرقة اموال الدولة و الاعتداء على الموظفين وجرائم القتل العمد المنصوص عليها في المادتين (٤٠٥،٤٠٦) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، والجنايات المعاقب عليها بالاعدام او السجن المؤبد والمنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ واضاف لم تشر مسودة المقترح الى الاثر المدني المترتب على شمول الشخص بقانون العفو، فهل يسقط الحق المدني المترتب على الدعوى الجزائية ام لا ؟ نقترح تضمين القانون مادة تشير الى اثر سريان قانون العفو على الحقوق المدنية وارساله الى الحكومة لابداء الآراء حوله لتنضيجه واخراجه بالصورة النهائية التي يمكن طرحها وتقديمها الى مجلس النواب لتتم مناقشته ثم اقراره ".

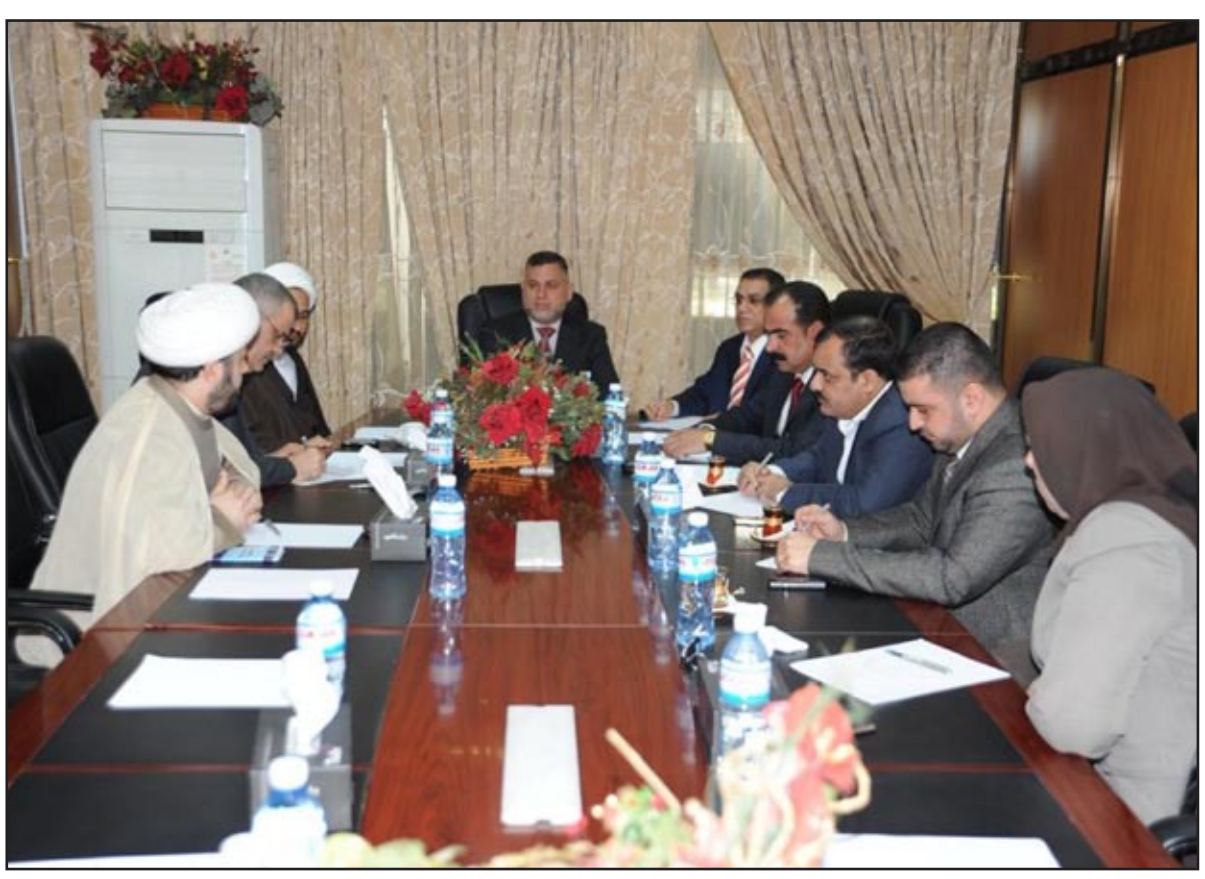

لجنة النزاهة البرلمانية.. ارشيف

من جانبها قالت عضو لجنة النزاهة عالية نصيف في تصريح للمدى " نحن في اللجنة لدينا موقف على من القانون فيما يخص مزوري الشهادات ومختلسي اموال الدولة، فما فائدة عمل هيئة النزاهة بوجود مثل هكذا مقترحات، من يختلس ويتمتع باموال العراقيين بانتظاره عفوا عاماً على الرغم من ان البلد يمر في ظروف استثنائية لكن اليوم الحكومة يجب عليها ان تردع مثل هكذا جرائم".

وتابعت نصيف ممكن ان يكون هناك عقوبة مخففه لمن لم يرتكب جريمة التزوير سابقا او على الاقل حصرها بسنوات معينة من٢٠٠٣ الى ٢٠٠٦ ومن زور شهادات من السادس فما دون وليس اصحاب الشهادات العليا مثل البكالوريوس والماجستير او حتى الدكتوراه وفيما يخص المختلسين اكدت نصيف: يجب ان يعيدوا الاموال كي يشملوا بالعفو خصوصا ان لدينا تجربة سابقة وان اكثر الذين اطلق سراحهم عادوا وارتكبوا جرائم مشابهة، ونحن في لجنة النزاهة نرى ان المختلسين يجب ان لا يشملوا بهذا العفو والقانون الان هو امام اللجنة القانونية وبعدها سيمر على رؤساء الكتل السياسية كي تكون هناك اتفاقات عليه واعتقد ان القانون بصيغته الحالية سيشهد سجالات كثيرة بين الكتل خصوصا بما يتعلق بمرتكبي الجرائم المتعمدة ومزوري الشهادات ومختلسي اموال الدولة".